الحوار الوطني

كمسار جديد لدعم حقوق الإنسان

الشبكة العربية
للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان

إعداد: مها علام
باحثة ببرنامج العلاقات الدولية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

حملت دعوة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال إفطار الأسرة المصرية لإجراء حوار وطني جملة من المؤشرات الإيجابية نظرًا لكون الحوار الوطني عملية سياسية تهدف لتحقيق أكبر قدر من توافق الآراء على الساحة الداخلية استنادًا لكونه عملية تشاركية ذات قاعدة عريضة. واتصالاً بذلك، تعكس دعوة السيد الرئيس تأكيدًا على انتهاء المرحلة التي تصدرت فيها التهديدات والمخاطر الأمنية أولويات الدولة المصرية، ودخول مصر مرحلة سياسية جديدة يتصدر فيها الإصلاح السياسي كأولوية رئيسية، كما يمثل ملف حقوق الإنسان جوهرها. ومن ثم، تسعى هذه الورقة إلى تحليل موقع حقوق الإنسان في الحوار الوطني الجاري بالنظر إلى قدرة الحوار على تعزيز بيئة حقوق الإنسان ودفع هذا الملف قدمًا، والنظر في أهمية إصدار قانون حرية تداول الإعلام.

/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة
الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr

الحوار الوطني...بوتقة التقارب والتفاهم:

إن الحوار الوطني ليس حدث عارض أو مؤقت، وإنما هو عملية ديناميكية متصلة لاستعراض الآراء وصنع السياسات واقتراح القوانين وتطويرها واخضاعها للتقييم المتواصل.

كما أنه قد يختلف من حالة إلى أخرى حول العالم، لكنه يظل متشابه في غاياته، التي تهدف – بشكل رئيس – إلى تمكين لغة الحوار والتفاهم من أجل مصلحة الوطن والشعوب وارتقاء الأمم. وهو ما يتوافق بشكل واضح مع ما أشار إليه "هابرماس" Habermas من أن التواصل يحوي مفتاح فهم البشر ككائنات اجتماعية. لافتًا إلى أن الفعل التواصلي يهدف - في جوهره - إلى تحقيق التفاهم والتعاون بين الأطراف المشاركة، وليس إلى تحقيق أهداف ورغبات شخصية. أي أن التواصل مع الآخرين يعزز من فرص التفاهم والاتفاق المتبادلين.

واستنادًا إلى ذلك، تظهر الحوارات الوطنية كمنتديات وطنية وشاملة تهدف إلى الشروع في إصلاحات هيكلية وسياسية أساسية للدولة.

وعلى الرغم من ذلك، فلا يوجد كتالوج واحد للتعامل مع الحوار الوطني، وذلك بالنظر إلى تنوع الحوارات الوطنية حول العالم من حيث الاختصاصات والقواعد الإجرائية والتشكيل والنتائج.

/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة
الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr

وعليه، يعكس هذا التنوع خصوصية التجربة السياسية واحتياجات المجتمع والدولة التي صُمم من أجلها الحوار الوطني. علاوة على ذلك، يمكن للحوار الوطني أن يمثل فرصة فريدة لكافة الجهات الفاعلة للتعبير عن مخاوفهم ومصالحهم وتظلماتهم.

واتصالاً بذلك، يمثل الحوار الوطني الطريقة المثلى لتجاوز الخلافات الداخلية في الرؤى والتوجهات، وكذا الأداة الأمثل لتوطيد الروابط بين المؤسسات المختلفة وتعزيز الثقة بين الدولة والمواطنين. كما يساهم الحوار الوطني في تعزيز الممارسات الديمقراطية وعملية الانتقال الديمقراطي، وأيضًا الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي.

ناهيك عن إمكانية تطوير الحوارات الوطنية مع الوقت للتكيف مع تغير الظروف؛ إذ قد يكون الحوار منصبًا على مجموعة محدودة من الأهداف والقضايا أو قد يستند إلى أرضية واسعة من الأهداف التي تؤثر على مضمون العقد الاجتماعي القائم.

وفي هذا السياق، يعد الحوار الوطني الذي دعا إليه الرئيس السيسى تفعيلاً لنص المادة الخامسة من الدستور، والتى تنص على أن النظام السياسي يقوم على أساس التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمى للسلطة والفصل بين السلطات والتوازن بينها وتلازم المسئولية مع السلطة واحترام حقوق الإنسان وحرياته. لذا، يمثل الحوار الوطني فرصة كبيرة أمام كافة كيانات ومنظمات حقوق الإنسان والنشطاء والعاملين في هذا المجال لتبادل وجهات نظرهم وأفكارهم للمستقبل.

/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة
الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr

هذا، وقد أصدر مجلس أمناء الحوار الوطني اللائحة المنظمة لعمل المجلس واللجان والفعاليات، وتكونت اللائحة من 19 مادة؛ ونصت المادة الأولى على أن يكون للحوار الوطني منسق عام ومجلس أمناء وأمانة فنية ولجان نوعية.

كما نصت المادة 18 على تشكيل ثلاث لجان تتبع مجلس الأمناء، وهي: لجنة المحور السياسي، ولجنة المحور الاقتصادي، ولجنة المحور الاجتماعي. بينما نصت مدونة السلوك والأخلاقيات الخاصة بالحوار على أن الحوار الوطني هو "استكمال لمسيرة الدولة الإصلاحية، وإطلاق روح جديدة لتحديد أولويات العمل الوطني المشترك، وبناء الشخصية المصرية الحديثة على قاعدة من القيم المصرية الأصيلة"؛ كما نصت أيضًا على أن "غاية الحوار هي زيادة القواسم والمساحات المشتركة"، لذا، فإن نجاح الحوار هو "مسؤولية مشتركة".

ومن جانبه، شدد ضياء رشوان - المنسق العام للحوار الوطني - خلال كلمته في الجلسة الافتتاحية، على أن "الحوار لا توجد فيه كوابح أو جوامح على مستوى الموضوعات أو المشاركين سوى من رفض الحوار بأن لجأ إلى القتال والعنف، فلن يوجد له كرسي على طاولة الحوار وهو غير مدعو إليه". في حين أكدت دكتور رشا راغب - مدير الأكاديمية الوطنية للتدريب - أن دعوة الرئيس لإجراء حوار وطني "تبدو ملهمة انطلاقًا من تعزيز فكرة تبادل الرؤى بين مختلف أطياف المجتمع المصري سواء كانت أحزاب سياسية أو منظمات المجتمع المدني أو الحقوقيين، أو غيرهم، لتكون الخطوة بمثابة حلقة جديدة تضاف إلى طريق التحول نحو الجمهورية الجديدة".

/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة
الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr

حقوق الإنسان...مقاربة شاملة ومسيرة مستمرة:

تقع قضية حقوق الإنسان على رأس أولويات الدولة المصرية، وفي قلب المشروع الوطني الشامل للتنمية الذي تتبناه الدولة، وقامت بترجمته عمليًا في رؤية مصر 2030.

في هذا الإطار، بذلت الدولة المصرية جهودًا تعاونية، وتشاركية بين الحكومة، والمجتمع المدني، والشركاء في التنمية منذ عام 2014، كما تبنت مشروعًا وطنيًا شاملاً يهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان بأجيالها الثلاثة، بداية من الحقوق المدنية والسياسية، ومرورًا بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ووصولاً إلى الحقوق التضامنية والجماعية المعروفة بـ"حقوق الجيل الثالث"، التي وضع بذورها "كارل فاساك"، المستشار القانوني لمنظمة اليونسكو العالمية والباحث البارز في مجال حقوق الإنسان، والتي تحوي الحق في التنمية والسلام والبيئة الصحية وغيرها.

وقد ساهمت المقاربة الشاملة التي تبنتها الدولة المصرية في التعامل مع ملف حقوق الإنسان في وضع أرضية صلبة تم البناء عليها في تعزيز حقوق الإنسان أثناء الجائحة (كوفيد -19)، فخففت من وطئتها، وضمنت للمواطن المصري الحق في الخدمات الصحية والتعليمية، وعززت الأمن الغذائي، وعملت على حماية الفئات الأكثر احتياجًا مثل العمالة غير المنتظمة، والمستفيدين من برنامج تكافل وكرامة؛ والمضي قدمًا في مسيرة البناء الديمقراطي من خلال التمسك بإجراء الانتخابات البرلمانية (مجلس النواب، مجلس الشيوخ)؛ مع استمرار مكافحة الإرهاب تأكيدًا على حق المصريين في الحياة والأمان.

/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة
الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr

الأمر الذي يعني أن اتجاه الدولة المصرية لعقد حوار وطني ليس منفصل عن جهودها الأخرى في دعم حقوق الإنسان، وإنما هو – بالفعل – حلقة ضمن سلسلة متصلة من السياسات والتحركات والجهود لتعزيز حقوق الإنسان. واتصالاً بذلك، يطل الحوار الوطني بوصفه تأكيد جديد على عملية الإصلاح السياسي الذي تشهده الدولة المصرية. نظرًا لكون الإصلاح السياسي قائم على وعد بنظام سياسي أكثر احتواء وتمثيل، وأكثر تشاركية. وبالتالي، فإن حوارًا وطنيًا بهذا القدر من الشمول والمشاركة هو – في حد ذاته – إصلاح سياسي، ووسيلة جديدة لدعم وتعزيز حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، يتضح أن توقيت إجراء الحوار الوطني قد جاء في أعقاب إتمام عدد من الخطوات الرئيسة التي اتخذتها الدولة المصرية دعمًا لحقوق الإنسان. ما يعني أن فرص التوصل لنتائج إيجابية – سيما المتصلة بحقوق الإنسان- ستكون كبيرة، بالاستناد إلى تهيئة البيئة المحيطة وتأهيل الساحة السياسية للتعامل مع الحوار وتأطير مخرجاته بما يتناسب مع مصالح الدولة المصرية وينسجم مع تطلعات الشعب المصري.

/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة
الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr

ويمكن بلورة أبرز هذه الخطوات على النحو التالي:

- **إطلاق الاستراتيجية:** أطلقت الدولة المصرية الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في سبتمبر 2021، بحيث أصبحت ضمن عدد محدود من الدول التي تملك استراتيجية مماثلة.

ويعكس ذلك وجود التزام حقيقي بتعزيز حقوق الإنسان، مع العمل عن كشف مكامن الخلل وعلاجها. إذ تحدثت الاستراتيجية عن عناصر القوة ونقاط الضعف والتحديات التي تواجه تحسين ملف حقوق الإنسان.

- **حياة كريمة:** يعكس تبني الدولة المصرية لمبادرة ضخمة بحجم مبادرة "حياة كريمة" التي يصل حجم المستفيدين منها إلى 60 مليون وجود رغبة قوية بتحسين حياة المصريين ورفع جودتها، والتأكيد على حق المصريين في الحصول على جميع الحقوق ككل متكامل دون انتقاص أو تجاهل.

- **إلغاء الطوارئ:** إن قيام الدولة المصرية بإلغاء حالة الطوارئ في أكتوبر 2021 يعد كدليل عملي وتأكيد جديد على اتجاه الدولة المصرية لتعزيز حالة ومناخ حقوق الإنسان في مصر.

فقد علق الرئيس السيسي قائلاً "يسعدني أن نتشارك معًا تلك اللحظة التي طالما سعينا لها بالكفاح والعمل الجاد، فقد باتت مصر ... بفضل شعبها العظيم ورجالها الأوفياء، واحة للأمن والاستقرار في المنطقة؛ ومن هنا فقد قررت، ولأول مرة منذ سنوات، إلغاء مد حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد".

/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة
الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr

- **لجنة العفو الرئاسي:** شهد حفل إفطار الأسرة المصرية 2022 قرار مهم بشأن إعادة تفعيل وتشكيل لجنة العفو الرئاسي، التي تهدف إلى بحث الطلبات المُقدمة للإفراج عن الشباب المحبوسين، طالما لم يتورطوا في إراقة دماء أو عنف، وبحث حالات الغارمين والغارمات للإفراج عنهم. وقد قامت اللجنة في 3 مايو الماضي، بإطلاق منصة إلكترونية لاستقبال طلبات العفو الرئاسي إلكترونيًا. الأمر الذي يعني أن الدولة المصرية ليست في خصومة مع أحد، ولا تستهدف التنكيل بأحد، وإنما هي دولة قانون.

- **التعامل مع الجائحة:** إن تعامل الدولة المصرية بفعالية مع جائحة كورونا (كوفيد -19) والتداعيات متعددة الأبعاد المرتبطة بها في وقت فشلت فيه الدول الكبرى، يقدم تأكيدًا إضافيًا على محورية الإنسان في السياسات التي تتبناها الدولة.

- **اللاجئين والمهاجرين:** تتبنى الدولة المصرية تجاه اللاجئين والمهاجرين سياسة إنسانية بإمتياز، قوبلت بنطاق واسع من الاشادات من قبل المنظمات الدولية المعنية. الأمر الذي يعني أن السياسات التي تقوم على مركزية الإنسان التي تتبناها الدولة المصرية لا تتوقف عند حدود مواطنيها، وإنما هي سياسات عامة وشاملة تستهدف بها الجميع.

/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة
الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr

قانون حرية تداول المعلومات...الهدف المأمول:

إن العمل على تأطير وإصدار قانون حرية تداول المعلومات يجب أن يكون على رأس أجندة الحوار الوطني. إذ يُنظر إلى الحق في المعرفة كحق من حقوق الإنسان، بل ومن السياسات التي يجب على الدول تبنيها سعيًا إلى مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية.

عطفًا على ذلك، يُنظر إلى الحق في تداول المعلومات كأحد الحقوق الأساسية التي تربطها علاقات محورية مع الأشكال المختلفة من الحقوق سواء المدنية والسياسية، أو الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو الحقوق التضامنية. ومن ثم، كلما زادت المعلومات المتاحة والمتداولة، تعززت البيئة الفكرية وتطور الأداء الإعلامي والصحفي، ليس هذا فحسب، وإنما زادت فرص التنمية والتحول الديمقراطي.

واستنادًا إلى ذلك، فقد أوضح المفكر الأمريكي "ألفين توفلر" Alvin Toffler أن القوة في القرن الواحد والعشرين لن تكون في المعايير الاقتصادية أو العسكرية ولكنها تكمن في (المعرفة knowledge). هذا، وقد تمت الإشارة إلى الحق في المعرفة في عدد من الصكوك الدولية؛ مثل: قرار رقم 59 (د-1) للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٦، الذي يشير إلى " أن حرية تداول المعلومات حق من حقوق الإنسان الأساسية، وهي المعيار الذي تقاس به جميع الحريات التي تكرس الأمم المتحدة جهودها لها".

أما في الدستور المصري لعام ٢٠١٤، فقد نصت المادة ٦٨ على "المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والافصاح عنها من مصادرها المختلفة، حق تكفله الدولة لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية، وينظم القانون ضوابط الحصول عليها وإتاحتها وسريتها، وقواعد إيداعها وحفظها، والتظلم من رفض إعطائها، كما يحدد عقوبة حجب المعلومات أو إعطاء معلومات مغلوطة عمدًا .

وتلتزم مؤسسات الدولة بإيداع الوثائق الرسمية بعد الانتهاء من فترة العمل بها بدار الوثائق القومية، وحمايتها وتأمينها من الضياع أو التلف، وترميمها ورقمنتها بجميع الوسائل والأدوات الحديثة وفقًا للقانون".

في عام 2015، كشفت لجنة الإصلاح التشريعي التي شكلها الرئيس السيسي عن عملها لإعداد مسودة قانون لتداول المعلومات، ولكن لم ينتج عن ذلك الجهد الوصول إلى مسودة. وفي عام 2017، أعدت اللجنة المشكلة من قبل المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام مشروع قانون تداول المعلومات، ولكن لم يتم إقراره.

وفي سبتمبر 2021، أطلق الرئيس السيسي الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، التي تطرقت في المحور الأول، النقطة الخامسة "حرية التعبير"، إلى ضرورة إصدار قانون لتنظيم حق الحصول على المعلومات والبيانات والإحصاءات الرسمية وتداولها. ومن ثم، يظهر الحوار الوطني كفرصة جديدة لدفع إصدار هذا القانون قدمًا.

/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة
الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr

وفي هذا السياق، يتضح أن العمل على تأطير وإصدار قانون حرية تداول المعلومات يجب أن يكون على رأس أجندة الحوار الوطني، بالنظر إلى أهميته واتصاله الوثيق بملف حقوق الإنسان من جانب، وبالإستناد إلى دعمه لمسار الإصلاح السياسي ومسيرة التنمية الشاملة من جانب آخر.

وهو الأمر الذي يمكن توضيحه وفق عدد من الأمور:

- **تعزيز حقوق الإنسان:** تعد مسألة حرية تداول المعلومات من حقوق الإنسان، فضلاً عن كونها ذات اتصال وثيق بأغلب الحقوق والحريات كحرية الفكر والرأي والتعبير والصحافة، والمشاركة السياسية والإصلاح الاقتصادي....وغيرها. علاوة على ذلك، تدعم حرية تداول المعلومات بيئة حقوق الإنسان، بل وتدعم ثقافة حقوق الإنسان على نطاق واسع؛ فهي عامل أساسي لتهيئة سياق وبيئة عامة تحترم وتحمي وتصون الحقوق. كما تسمح بدراسة وتحليل الجوانب الإيجابية، وتمهد الطريق لتجاوز الجوانب السلبية. ومن ثم، سيساهم قانون حرية تداول المعلومات في وضع الأرضية الصلبة لتعزيز حقوق الإنسان.

- **الوعي والتثقيف السياسي:** ستدعم مسألة حرية تداول المعلومات ركني الوعي والتثقيف نظرًا لما توفره من حقائق وبيانات ستكون قادرة على دحض الشائعات والأفكار المغلوطة والمشوهة. بعبارة أوضح، سيعزز إصدار قانون حرية تداول المعلومات من البيئة الفكرية والمجال العام بطريقة ستنعكس على تأطير الوعي وتدعم عملية التثقيف السياسي. ويرتبط بذلك، دور مِثل هذا القانون في تطوير عمل وسائل الإعلام، والفن والدراما، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني وغيرها.

/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة
الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr

- **تدعيم التواصل بين الحكومة والشعب:** سيساعد قانون حرية تداول المعلومات في فهم التطورات واستيعاب الفلسفة المتعلقة بالمشروعات التنموية ومشروعات تأسيس المدن وبرنامج الإصلاح الاقتصادي، والتطورات المتعلقة بالطاقة والتعامل مع قضايا المناخ والبيئة، وكذا المسائل المتعلقة بالدعم والتضامن الاجتماعي. كما سيساهم – من جانب آخر – في تخفيض جهود الحكومة بشأن مواجهة ونفي الأخبار المغلوطة والمضللة، وإحالة بعض المواطنين إلى النيابة العامة بتهمة نشر الأخبار الكاذبة.

- **تعزيز عمل المجتمع المدني:** سيعزز قانون حرية تداول المعلومات من عمل المجتمع المدني بشكل عام، والعاملة في مجال حقوق الإنسان بشكل خاص؛ وذلك بالاستناد إلى توافر المعلومات بطريقة ستجعل من عمل منظمات المجتمع المدني أكثر انسجامًا مع الدولة وسياساتها وجهودها؛ كما سيمنع من الازدواجية والتضارب في عملها.

- **دفع التحول الرقمي قدمًا:** تعد العلاقة بين التحول الرقمي وحرية تداول المعلومات ذات طبيعة مزدوجة تحوي التأثير والتأثر في ذات الوقت. بعبارة أوضح، تعتبر مسألة التحول الرقمي ذات صلة وثيقة بالحق في المعرفة وحرية تداول المعلومات؛ إذ أن جوهر الترابط يقوم على قواعد البيانات وديناميكية بيئة المعلومات. ومن ثم، فإن إتجاه الدولة المصرية للتحول رقميًا وتكنولوجيًا يتطلب وجود ركيزة صلبة لحرية تداول المعلومات. لذا، فإن إطلاق مِثل هذا القانون سوف يسرع من خطى التحول الرقمي في مصر بما يتناسب مع التغيرات العالمية الجارية.

/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة
الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr

وفي الآخير، يتضح أن الحوار الوطني بمثابة قفزة مهمة على مسار المقاربة الشاملة التي تنتهجها مصر تجاه حقوق الإنسان، كما يعد كدليل ووسيلة – في ذات الوقت – لمسيرة الإصلاح السياسي الذي تشهده الدولة المصرية. واستنادًا إلى ذلك، تتبلور ضرورة أن ينتهي الحوار الوطني – ضمن مخرجاته – إلى ضرورة إصدار القانون الخاص بحرية تداول المعلومات نظرًا لأهميته ودوره في تعزيز المشروع الوطني المتكامل الذي تتبناه الدولة المصرية.

/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة
الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr